وكان العرب في الجاهلية يلبون إبّان حجهم، وكان بعضهم يوجه التلبية للأصنام والأوثان، وكانوا يطوفون بين الصفا والمروة -اللتين نُصِبَا عليها صنمان، هما: إساف ونائلة- سبعة أشواط، وأما في مجال المعاملات: فنجد أن الجاهلين كانوا يحرمون زواج الأب من ابنته، وكذا الأم من ابنها، والجدة من حفيدها، والأخ من أخته، مراعاة لعلاقة الأصل بالفرع، لكنهم بالمقابل كانوا يجمعون بين الأختين، وكان الصداق معروفاً عندهم أنه دليل على شرعية الزواج، إلا أن ولي المرأة عادة ما كان يستولي عليه دون إعطائه لها، وكان لديهم أنواع من الزواج كنكاح المقت والمتعة والبدل والشغار والاستبضاع، وكان الطلاق معروفاً عندهم بأنه ثلاث طلقات، لكن كانوا يتحايلون على ذلك لإرجاع الزوجة إلى مطلقها، بأن يزوجوها من آخر ثم يطلقها لتعود إلى الأول، وعندما جاء الإسلام جاء بمبدأ المصلحة لا المخالفة، فأبقى على ما صلح وأنكر ما هو فاسد، فاستبقى الطواف وألغى طواف العري وحتم لبس الإحرام، واستبقى التلبية وحرم أنواعها الموجهة للأصنام واستبقى ما كان لله وحده، وأبقى السعي بين الصفاء والمروة وحطم إسافاً ونائلة، واستبقى الصداق وجعله حقاً للمرأة، واستبقى النكاح بولي وصداق وشهود، وحرم ما سواه من أنكحةٍ، واستبقى الطلاق وحدّده بعد أن كان مُطْلقاً وحرم المحلل بعد ثلاث[1].

لقد أقرّ الإسلام بعض ما كانت عليه الجاهلية من خير؛ وذلك لكونه حقاً مطابقاً لما جاءت به رسالة الإسلام، لأنه تلك الأمور إما بقايا من فطرة سليمة أو بقيّة من دينٍ إلهيٍ سابق.

ونتقل إلى دعوى التأثر بالمصادر الخارجية فنقول: طالما طنطن المستشرقون حول هذا الموضوع، مدعين استقاء النبي -ﷺ- لمعلوماته من مصادر يهودية أو نصرانية، سواء ما كان منها في داخل الجزيرة أو خارجها، محتجين بالتشابه بين بعض ما جاء في تلك المصادر وبعض ما جاء في الإسلام. ولمناقشة هذا الرأي نقول:

---

(١) انظر في موضوع مصادر التشريع والأحكام الجاهلية، والمقارنة بينها وبين تشريعات الإسلام: "الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية" د. ساسي سالم الحاج، مركز دراسات العالم الإسلامي مالطا ط.١، ١٩٩١م: ٣٢٣/١-٣٢٦.

إن المستشرق "شاخت" ومن أخذ بمذهبه لا يستطيعون إيجاد الأدلة القاطعة على إيرادهم لهذه الشبهة المتهافته، بل يستندون لبعض الروايات التاريخية التي تذكر وجود بعض النصارى[1] الذين كانوا يعملون بمكة.

يقول المستشرق "فريلاند أبوت"[2]: "ولقد بذل الكتّاب والباحثون كثيراً من الجهود، من أجل اكتشاف الجذور الحقيقة للدعوة المحمدية، والأسباب التي حدت بمحمد -ﷺ- ادعاء النبوة، وبالرغم من هذا فإن النتائج غير مطمئنة. ولقد قال أناس إن محمداً -ﷺ- كان يتلقى التعليم على يدي أستاذ يهودي وهذا ربما كان صحيحاً، ولقد ادعي بعضهم أن محمدا -ﷺ- قد تلقى العلم على يدي راهب نصراني من سوريا وهذا أيضاً ربما يكون صحيحا، ولقد ادعى آخرون أن المجتمع التجاري الذي كان يعيش فيه محمد -ﷺ- ربما ساعده على مقابلة كثير من أصحاب الديانات الأخرى، وأنه قد استقى من هؤلاء التجار بعضا من أصول دينهم وعقائدهم، فبنى عليها وجعلها أصلا لدعوته، وهذا أيضاً ربما يكون صحيحاً، ولكن الصحيح في آخر الأمر أن محمدا -ﷺ- لم يدع أبداً بأنه جاء بدين جديد أو دين أصيل، ولقد كرر المرة تلو الأخرى أن ما جاء به هو عبارة عن تجديد لما سبقه من رسالات، ومن الغريب في الأمر أن إرجاع معظم المبادئ الإسلامية لأصول الديانات السابقة من يهودية أو نصرانية أو غيرهما، لا ينال مطلقاً من عقيدة المسلمين ولا يؤثر فيهم، وذلك ربما لأن المسلمين عادة لا يلجأون إلى نقد وتمحيص عقائدهم وشرائعهم كما يفعل المستنيرون من النصارى، وهذا ربما يرجع إلى اعتقادهم التام بأن القرآن ما هو إلا كلام اللّه فلا داعي لانتقاده"[3].

---

(١) على أن هذه مسألة تحتاج إلى تحقيق في ثبوت ذلك وفي عددهم وفي مكانتهم الاجتماعية.

(٢) لم أجد من ترجم له.

(3) Freeland Abote, Islam and Pakistan Cornell University Press, New York, 1968, P.P. 14-15.

ويقول المستشرق "موير"[1]:

"لقد حاول محمد -ﷺ- الاستفادة بقدر جهده من الرقيق النصارى، الذين كانوا يحيطون به في مكة، ومن نسخ الأناجيل المتفرقة التي كانت متناثرة بأيدي النصارى من حوله، ولقد استقى كثيرا من المعلومات من أحد علماء النصارى وكان يدعى "ورقة بن نوفل" ... ولم نجد أن محمداً -ﷺ- أدخل شيئا من طقوس النصارى وعباداتهم في الإسلام رغم أنه أدخل الكثير من شعائر اليهود، هذا بالرغم من أن الإسلام لم يتأثر بمبادئ المسيحية وطقوسها، إلا أن المسيحية تحتل مكانة عظيمة وسامية لدى المسلمين، بل إن مكانتها لدى محمد كانت أكبر من مكانة اليهودية"[2].

ويقول المستشرق "بيل"[3]: "وكما كانت المسيحية هي العامل المساعد على تحقيق أمجاد الإمبراطورية الرومانية، لا نستطيع أن نغفل الحقيقة الأخرى الثابتة، وهي أن المسيحية كانت من العوامل التي ساعدت المحمديين لتقوية شوكتهم أيضاً، كما يجب أن لا نغفل عن الحقيقة

---

(١) وليام موير WILLIAM MUIR:

مستشرق ومنصر وموظف إداري إنجليزي، ولد في جلاسجو ١٨١٩م، واشتغل في الإدارة المدنية لشركة الهند الشرقية وأمضى فترة طويلة في الهند في مناصب إدارية رفيعة، وتعلم اللغة العربية وعني بالتاريخ الإسلامي وكان شديد التعصب للمسيحية، ويتضح ذلك من نشاطه التنصيري ومن مؤلفاته العديدة التي هاجم فيها الإسلام، ومن مؤلفاته: "شهادة القرآن على الكتب اليهودية والمسيحية" وقد حاول أن يبين فيه أن على المسلمين الإقرار -بشهادة القرآن نفسه- بصحة التوراة والإنجيل (الكتاب المقدس) كما هما في نصهما الحالي، ومن مؤلفاته أيضاً: "حياة محمد وتاريخ الإسلام"، و"حوليات الخلافة" و"المماليك"، أو "دولة العبيد في مصر (من ١٢٦٠-١٥٥٧)" و"القرآن، تأليفه وتعليمه" و"الجدال مع الإسلام" وتوفي في أدنبره بأسكتلنده سنة ١٩٠٥م. (موسوعة المستشرقين: ص٤٠٤-٤٠٥).

(2) Sir William Muir, The Life of Mohammad from Original sources, K. G. SL., A New and Revised Edition by T. H. Weir, Edinburgh, Johm Grant, 1912 P.P 148-149.

(٣) ريتشارد بيل Bell, R.

مستشرق وراهب إنجليزي، وأستاذ اللغة العربية بجامعة إدنبره، تخصص في دراسة القرآن وتاريخه، وتأكيد علاقة النبي -ﷺ- بالمسيحية ومن مباحثه: "الحديث عند المسلمين" و"أسلوب القرآن" و"المتشابه في القرآن" و"رؤى محمد" و"معلومات محمد عن العهد القديم" وقام بترجمة القرآن بغرض تحليل السور المتفرقة بوضع قوانين النقد الأدبي لها. (المستشرقون: ٢/٩٣-٩٤).

المؤكدة، بأن السبب الرئيسي لانتشار دعوة محمد -ﷺ- هو تعصب العرب لقوميتهم، إذ أننا نجد أن من أوائل الذين اعتنقوا دعوة محمد -ﷺ- هم أعراب مكة والمدينة، وأن من أوائل الذين ساندوه هم النصارى العرب الذين سكنوا بالجزيرة العربية، لذا نحن نرى أنهم قد وقفوا بجانب الدعوة الجديدة لأسباب قومية وعنصرية، إذ أعجبهم أن يكون هناك رسول عربي مستقل عن بقية الرسل، الذين كانوا ينحدرون من سلالات غير عربية.

ومما لا شك فيه أن النصارى العرب الذين كانوا قد اعتنقوا الإسلام، كان لهم دور كبير في بناء هذا الدين، وهم الذين وضحوا لمحمد -ﷺ- ماهية الأديان، وأعطوه فكرة ثابتة عن حقيقة الأديان، لأن دعوة محمد -ﷺ- لم تكن دينية بقدر ما كانت دعوة سياسية محضة، ولم تأت الفكرة التي تنادى بأن الإسلام ديـن ودولة إلا بعد أن رأى محمد -ﷺ- تلك الحقيقة في الديانة المسيحية، بجانب ما تجمع لديه من معلومات عن أسفار العهد القديم)[1] [!!!].

وقد رَدَّدَ هذه الشبهة من قبلهم كفار قريش، عندما زعموا أن النبي -ﷺ- تأثر بهؤلاء القوم، وهم الذين أعانوه فيما جاء به عندما كان يتردد عليهم، فقال اللّه عزوجل: ﴿**وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيه أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ**﴾[2]، كما ردّ القرآن على دعوى تأثير جماعة بعينها في فكر النبي -ﷺ- فقال جل شأنه حاكياً لحال قريش ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوَا إِنْ هَذَا إِلاَّ إِفْكٌ افْتَرَىٰهُ وأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ فَقَدْ جآءُو ظُلْمًا وزُورًا**﴾[3].

ثم إن الذين ادعوا تأثيرهم في النبي ﷺ كانوا جهلة بدينهم الأصلي، والمعارف التي توجد لديهم ناقصة، والفرق بينها وبين ما جاء به النبي ﷺ من معارف جمة فرق كبير جداً، ثم إن هؤلاء الأشخاص غير موثوق فيهم ومختلف في أسمائهم، ولم يثبت أن النبي -ﷺ- قد ذهب

---

(1) Richard Bell, The Origin of Islam in its Christain Environment , Franc Cass and Co. L. T. D. 1968, P. P. 2-5.

(٢) النحل: ١٠٣.

(٣) الفرقان: ٤.

مرة واحدة إليهم، خاصة إذا أدركنا تدني حالتهم الاجتماعية والعملية، مما لم يكن يليق برسول اللّه -ﷺ- أن يذهب إليهم لا قبل النبوة ولا بعدها.

هذا، على أن قواطع أدلة الوحي الإلهيّ عندنا الثابت بالتواتر والقطع، يغنينا عن كل بحثٍ ودليل في هذه القضية.

وأما دعوى التأثر ببحيرى الراهب فنقول: إن الروايات التاريخية تثبت أن النبي ﷺ لم يجلس إلى بحيرى، ولم يلتق به غير المرة التي سافر فيها مع عمه للتجارة إلى الشام، وكان سِنّه عليه الصلاة والسلام في ذلك الوقت لا تؤهله للتحمل، وكان طوال الجلسة مسئولاً لا سائلاً، وهو لم يذهب إليه طواعيةً واختياراً أو قصداً، بل استدعي إلى ذلك، ولم يكرر الذهاب إلى الشام إلا مرة واحدة وسنة خمس وعشرون سنة، ولم يرد أي خبر عن لقائه في المرة الثانية ببحيرى، ولو أنه التقاه لتحدث الرواة كما تحدثوا أول مرة، ثم إن الأسئلة التي دارت في المرة الأولى لم تتناول مسائل عقدية، أو تشريعية أو شيئاً من الوصايا أو القصص، وإنما انحصرت في تفرّس بحيرى فيه وتوجيه أسئلة إليه[1].

وأما دعوى التأثر بواحد مثل ورقة بن نوفل فنقول: لو كان النبي ﷺ يتردد على ورقة لأخذ علم أهل الكتاب منه، لما احتاج للذهاب مع خديجة إليه بعد حادثة نزول الوحي عليه، ثم إن ذهابه إلى ورقة ليخبره بأمر جديد قد أخذه منه حسب زعم المستشرقين، أمر يجعل النبي يتردد في ذلك، إذ كيف يذهب إلى أستاذه ليخبره بأمر يدعيه جديداً وقد أخذه منه، وعلى فرض أنه كان يتردد على ورقة في السابق، ثم ذهب وأعلن نبأ الأمر الجديد لورقة، فماذا يكون حال ورقة وقد استمع إلى أمر يراه مأخذوناً منه، إننا أمام عدة احتمالات: إما أن يعلن ورقة أنه شيء مستفاد منه ومن علمه، أو يسكت لا يرد، أو ينهر النبي ﷺ، أو يبين أن هذا ليس وحياً وإنما هو تخيل، أو يشيع ذلك لقريش، وكل ذلك لم يحدث، بل الذي حدث

---

(١) من محاضرات الدكتور عبد اللّه الشاذلي على طلاب السنة الثانية بقسم الاستشراق عام ١٤١٦هـ في مادة "المستشرقون والقرآن"، وانظر البداية والنهاية، لابن كثير: ٢/٢٦٣-٢٦٦، ٢/٢٧٢-٢٧٣، والسيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، لمحمد بن محمد أبو شهبه، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط. ٢ سنة ١٤١٢هـ ١٩٩٢م: ص٢١١-٢١٢.

هو إقراره بأن هذا وحي وأنه يشبه وحي الأنبياء من قبله إلى آخر ما جاء في الرواية[1]، فيبطل زعم المستشرقين استفادة النبي ﷺ من ابن عم زوجه خديجة في الاطلاع على علم أهل الكتاب.

وأما إن كان القول بتأثير اليهودية والنصرانية على فكر الرسول ﷺ، لمجرد التشابه بين بعض الأحكام والتشريعات في كلٍ وكون اليهودية والنصرانية سابقتان على الإسلام، فنقول: ما بال "شاخت" ورفاقه يتجاهلون التشابه بين عموم الأديان الأخرى، خاصة اليهودية والنصرانية، دون أن يقولوا إن اللاحق أخذ عن السابق، فلم يدّع أحدٌ منهم أن عيسى عليه السلام الذي وُلد في بيئة يهودية، من أم يهودية مثقفة وعابدة، ومِنْ حوله كل أقربائه على درجة عالية من العلم باليهودية، بل وكانوا أنبياء مثل زكريا ويحيى عليهما السلام، وكان الجو يعج بكتب وتراث اليهودية وعيسى عليه السلام يقرأ، ومع ذلك لم يطبقوا حال التشابه، بل لم يطبقوا حال عيسى عليه السلام وقد أعلن أنه ما جاء إلا ليؤكد التوراة وما فيها، والنصرانية معتمدة في تشريعاتها على اليهودية، ومع كل هذا لم يقولوا إن عيسى عليه السلام صاغ ما قاله من تلقاء نفسه متأثراً باليهودية، بل تجاوزوا حد النبوة إلى التاليه، ولكنهم -أي المستشرقون- لشيء في نفوسهم طبقوا حالة التشابه النادرة على الإسلام، وطعنوا في مصادره التشريعية.

وعموماً فلا يضير الإسلام وجود تشابه وتطابق فيه مع الرسالات السابقة، لأن رسل اللّه جميعاً ما جاؤا إلا بدعوة التوحيد والإسلام، ومرسلهم واحد هو اللّه رب العالمين، فأصل رسالتهم واحد في الدعوة إلى الهدى والتوحيد يقول تبارك وتعالى: ﴿**إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ * صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ**﴾[2].

---

(١) انظر تفصيل هذه الرواية في كتب التاريخ والسيرة النبوية مثل تاريخ الأمم والملوك للطبري: ١/٥٣١-٥٣٤، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، والبداية والنهاية: ٢/٢٧٥-٢٧٦، والسيرة النبوية في ضوء الكتاب والسنة: ١/٢٦١-٢٦٤.

(٢) الأعلى: ١٨،١٩.

يقول الدكتور الرحيلي تحت عنوان "مسلك للرد على ادعاء أخذ الإسلام من مصادر أجنبية عنه"، قوله تعالى: ﴿إِن هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الأُولَىٰ * صُحُفِ إِبرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾[1] هذا نص في موضوع الموافقة والتطابق بين رسالات اللّه كلها من أولها إلى آخرها في الأصول، وفي الاتفاق على الدعوة إلى الهداية ورضوان اللّه عزوجل، ... وهذا النص الإلهي الكريم يقطع على المتقولين شبهتهم وتخرصهم أو تقولهم، لأنه كلام من أرسل الرسل، وهو يقول سبحانه بأن هذا الذي جاء في القرآن -آخر كتب اللّه إلى خلقه- هو كذلك في الصحف الأولى التي بعث اللّه بها أنبياءه السابقين بل الأوّل! فماذا عسى أصحاب تلك الدعاوى والظنون أن يقول بعد هذا"[2].

ويقول في موضع آخر: "ينبغي أن يلاحظ التفريق بين ثبوت المقارنة من حيث هي، وبين صحة النتيجة التي بناها المستشرق على تلك المقارنة، ولا تلازم دائماً بين ثبوت الاتفاق بين شيئين أو بين مذهبين أو بين شخصين أو دينين، وبين أن يكون أحدهما قد أخذ عن الآخر، تعلم هذه الحقيقة بالنظر إلى طبائع الأشياء وطبائع الأديان والمذاهب وطبائع البشر، إذ أن الأغلب بصفة عامة هو الاتفاق بين مخلوقات اللّه المتجانسة وفق عوامل الاتفاق، وكذلك الافتراق بينها وفق عوامل الافتراق، فلكل من هذه العوامل أثره، ومعنى ذلك أن نتائج الاتفاق هذه ونتائج الاختلاف هذه التي قد يوصل إليها البحث أو النظر للواقع، نتائج في الغالب طبيعة منطقية، دون أن تكون مفتقرة دائماً إلى النقل والاقتباس... وفي مجال الدين مثلاً نجد بالبحث توافقاً فيها بين الأديان الإلهية على اختلافها، قليلاً أو كثيراً دون أن يكون أحدها، قد أخذ من الآخر، وإنما لأن ذلك عنوان شاهد بما بقي من الحق لدى هذه الأديان، يشهد بأنها من عند اللّه دون أن ينقل بعضها عن بعض، لأن المرسل لها واحد هو اللّه سبحانه وتعالى... إن هذا الاستدلال المتعسف بالمقارنة استدلال مضحك، ومسلك من مسالك المستشرقين يعد عيبا في منهجهم، وإنه ليكشف مدى الموضوعية في هذا المنهج الاستشراقي، ويظهر كيف يسير المستشرق وراء خيالاته، وأمنياته، التي يريد أن يثبتها بأي

---

(١) الأعلى: ١٨،١٩.

(٢) المستشرقون والسنّة ص٨٩.

أسلوب وأي استدلال"[1].

يقول الشيخ مصطفى صبري:

"وكم يكون مضحكا ما يدعيه بعض الغربيين، أن الكنوز التي حفظها أئمة القرآن والحديث، مما أوتي محمد ﷺ الأمي من الحكمة، وفتحها وشرحها أئمة الفقه المجتهدين، إنما هي تفصيل ما تعلمه من الراهب المسيحي بحيري في دقائق معدودة، في مقابلة في طريق سفره إلى الشام، وهو مراهق في الثانية عشرة من عمره!! ولماذا لم ينفق ذلك الراهب من خزائن علومه التي فتحها علماء الإسلام في دينه المسيحي"[2].

وأما ادعاء "شاخت" وغيره عدم تميّز أقوال النبي وأفعاله وتقريراته في ذلك العهد، عن تصرفات غيره من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وبخاصة تصرفات الخليفتين من بعده، فنقول: نرى أن المستشرق "شاخت" تظهر عليه خصيصة من خصائص المستشرقين، وهو أنه إذا وجد حقيقة مناقضة لرأيه أخذ يُعمل فكره، ويتكلف الآراء ويحاول بكل جهده أن يحوّر تلك الحقيقة أو ينقضها، متعللاً بدقة البحث وتمحيص الأخبار ووزن الآراء فيما يزعم، وإذا وجد شبهة أو خبراً ضعيفاً موافقا لأهوائه سارع إلى تأكيده بكل قوة، وإلى الجزم به دون دليل، ونسي هذا المستشرق وأمثاله ما يدعونه لأنفسهم من دقة البحث وتمحيص الأخبار، فهنا في هذه النقطة نجد أن المستشرق "شاخت"يتجاهل الآيات القرآنية الكثيرة التي تميز سنّة رسول الله ﷺ عن غيرها، وذلك من مثل قوله تعالى: ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**﴾[3]، ومن مثل قوله سبحانه: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ**﴾[4]، ومن مثل قوله عز وجل: ﴿**وَمَا ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ**﴾[5]، فهذه

---

(١) "المستشرقون والسنّة" د. عبد الله الرحيلي: ص٨٤-٨٦.

(٢) "موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين": ١/١٥٥، الحاشية نقلاً عن الدكتور الرحيلي في المرجع السابق.

(٣) النساء: ٥٩.

(٤) آل عمران: ٣١.

(٥) الحشر: ٧.

المبحث الأول

دعوى المستشرق "شاخت" عدم عصمة أفعال الرسول ﷺ في نظر المسلمين.

يرى المستشرق "جوزيف شاخت" أن أفعال النبي ﷺ لم تكن في نظر المسلمين معصومة من الخطأ، وأن هذه الأفعال قد نُقدت أكثر من مرة، والسبب في رأيه هذا، أنه يرى أن هذه الأفعال ليست تشريعاً، حتى ولو كان لها علاقة بأمور الدين، لما سبق أن بيناه من رأيه، من دعوى أن النبي ﷺ لم يأت بتشريع شامل كامل لأمته، أو بالأحرى لم يكن من اهتماماته إقامة ذلك التشريع، وهذه عبارته يقول: "ومن أوّل الأمر لم توضع حجية النبي في الإسلام موضع الشك، حتى في الأمور التي لم ينص عليها الكتاب، ولكن في الوقت نفسه كانت أفعاله تعتبر بشرية بحتة حتى ما مسّ منها أمور الدين، فكانت بهذا لا تعتبر معصومة من الخطأ، ونُقدت هذه الأفعال أكثر من مرة، وكان الكتاب نفسه يلومه أحياناً على بعض أفعاله"(١).

ولتأكيد ما ذهب إليه من عدم الاعتراف بمصدرية السنّة للتشريع الإسلامي، لكونها غير مُنزّهة من الخطأ، ولكونها صادرة عن النبي لا على سبيل التشريع الملزم اتّباعه، بل على سبيل الحلول الاجتهادية البشرية، المعرّضة للخطأ والصواب، وبالتالي تجوز مخالفة تلك الأفعال حيث يقول:

"وإذا كان الجانب الأكبر من الفقه ينهض على سنة محمد (صحيحها وزائفها)، فقد اعتبر المسلمون أن السنة منزهة عن الخطأ، ومن الصعب أن تجد هذا الرأي في القرآن"(٢).

ويقول في مكان آخر مبيناً دعواه مخالفة الصّحابة، وبالأخص الخلفاء الراشدين للسنّة النبوية:

---

(١) دائرة المعارف: ٣/٤٩٢-٤٩٣.

(٢) المرجع السابق: ٣/٤٩٥.

"وبموت النبي ﷺ انتهى بالطبع التشريع الذي كان يقوم على التنزيل أو على حجية النبوة، وكان من الطبيعي أن يحاول الخلفاء الأُوَل السير بالأمة الإسلامية على سنة منشئها مسترشدين في ذلك برأي كبار صحابة الرسول -ﷺ-. وكانت المبادئ التي استرشدوا بها هي ما ورد في الكتاب، وما صح من أحكام الرسول -ﷺ- فيما لم يرد له ذكر في الكتاب، ولما حاولوا بسط هذه المبادئ المحدودة نوعا ما انتهى بهم الأمر إلى التوسع في تأويلها توسعاً خرج بها عن معناها الأصلي، وربما كان سبباً في ظهور أحاديث جديدة.

وفي الوقت نفسه لم يكن الخلفاء -باعتبارهم رؤساء للدولة وخلفاء للنبي -ﷺ- محرومين من الجهود التشريعية، بل ومن تغيير أحكام النبي -ﷺ-، وربما صَحَّ تاريخياً ما تقوله الروايات من أن أبا بكر كان يحتذي حذو النبي -ﷺ- في هذا الأمر، بينما كان عمر أكثر ميلا إلى التعديل والتغيير. على أن الصلة بالقانون العرفي ظلت كما هي دون تغيير، حتى بعد أن تعرض لكثيرٍ من المؤثرات الأجنبية نتيجة للفتوح العظيمة في العراق والشام ومصر"[1].

المناقشة:

وسوف أقوم بمناقشة رأي المستشرق "جوزيف شاخت" في دعوى عدم عصمة أفعال النبي ﷺ في نظر المسلمين، من خلال الحديث عن نقطتين:

النقطة الأولى: هل كانت أفعاله ﷺ غير معصومة في نظر المسلمين -حسب ادعائه-؟

النقطة الثانية: هل كانت آيات القرآن الكريم تخلو من توثيق السنّة النبوية -حسب زعمه-؟.

النقطة الأولى: هل كانت أفعاله ﷺ غير معصومة في نظر المسلمين؟

أقول: أول ما يلاحظ على عبارة "شاخت" في قوله: "من أول الأمر..."[2] التناقض فيها، فهو في أول العبارة يقرّر أن حجية النبي ليست موضع شك في الإسلام، حتى في الأحكام التي لم ترد في القرآن، ثم نجده يناقض نفسه فيدعى أن أفعاله ﷺ لا تعتبر معصومة

(١) دائرة المعارف: ٤٩٣/٣.

(٢) المرجع السابق: ٤٩٢/٣.

من الخطأ. والتناقض واضح لأن حجيته ﷺ، المقصود بها حجية السنّة، وهي تشمل الأقوال والأفعال والتقريرات، فكيف تكون الأفعال حُجّة وفي نفس الوقت غير معصومة من الخطأ، لأن معنى حُجّة أنه لا تجوز مخالفتها، وعدم جواز مخالفتها مبني على أنها صواب لا يقبل الخطأ.

ثم ما الفرق بين أقواله وأفعاله، لأنه إذا جاز على الإنسان الخطأ في الأفعال، فإنه يجوز عليه الخطأ في الأقوال، فلا فرق بينهما، إذ كل منهما تصرف يصدر عن الإنسان، على أنه لم يعهد من المسلمين، الصحابة ومن بعدهم، أنهم فرّقوا في الاحتجاج بين السنّة القولية والسنّة الفعلية، فكلٌّ منهما تثبت بها الأحكام بدون تفاوت، بل في بعض الأبواب نجد أن السنن الفعلية هي العمدة في الموضوع، كأبواب الوضوء والغسل والمسح على الخفين، والتيمم والزي واللباس، والصلاة والحج والجهاد وغيرها، وما علمنا أن أحداً من المسلمين قد عارض النبي ﷺ في فعل من أفعاله التشريعية، كما أنه لم يعلم أنه عارضه أحد في أقواله التشريعية، وعلى الافتراض: لو وُجِدَ معارض لله ولرسوله لكان هو المردود، والمغالب المغلوب!.

ثم إن قول المستشرق "شاخت" أن أفعال النبي ﷺ قد نُقدت أكثر من مرة، فنريد أن نعرف من الذي نقد؟ أما إن كان الناقد من بعض الصحابة، فمن المعلوم المتفق عليه أن من عاب فعلاً من أفعال النبي ﷺ فقد كفر، ومن ثم كان صنيع الصحابة والتابعين والعلماء والأئمة والمسلمين عموماً، إذا ثبت أن هذا الفعل صدر عن النبي ﷺ أن يضعوه على العين والرأس، ويبنوا عليه ما يناسبه من الأحكام، من وجوب أو استحباب أو جواز، وأما الصحابة فقد يشتبه على البعض ما دار بينهم وبين النبي ﷺ من مناقشات في بعض الأمور، وذلك كمناقشتهم معه حول الخروج إلى الكفار في أحد، فقد كان يرى البقاء في المدينة والتحصّن بها، وبعض المسلمين رأى أن الخروج أولى، أو في مناقشة عمر للنبي ﷺ في موضوع صلح الحديبية، وغير ذلك من الوقائع، فنجلي الأمر فنقول: "إن أفعال النبي ﷺ على أنواع: منها الجبلّي والعاديّ، والدنيوي والمعجز، والخاص التنفيذي والامتثالي، وما فعله ابتداء وعُرفت صفته أم لم تعرف، ومحل النزاع بين العلماء في القسم الأخير وهو الفعل المبتدأ

المجرد، أما بقية الأفعال فلا خلاف في أنها تدل على الحكم في حقنا، باعتبار حكمها بالنسبة إلى النبي ﷺ، فما فعله على وجه الوجوب فهو علينا واجب، وما فعله على وجه الندب فهو لنا مندوب، وما فعله على وجه الإباحة فهو لنا مباح، وما لم نعلم حكمه بالنسبة إليه ﷺ حملناه على أدنى الاحتمالات... أما الفعل المبتدأ الذي عُرفت صفته الشرعية من وجوب وندب وإباحة فإنه تشريع للأمة، وأما ما فعله ابتداء و لم تعرف صفته الشرعية ولكن عرف أن الفعل قصد القربة به، كقيامه ببعض العبادات دون مواظبة عليها، فإن الفعل يكون مستحباً في حق الأمة، أما إذا لم يعلم في الفعل قصد القربة، فإن الفعل يكون دالاً على إباحته في حق الأمة كالمزارعة والبيع ونحو ذلك"[1].

ثم إن أفعال النبي ﷺ من حيث التشريع وعدمه تنقسم إلى نوعين:

١- نوع يفعله تشريعاً.

٢- نوع يفعله علاجاً لموقف من المواقف اليومية وهو في النوع الثاني ندب له من اللّه تعالى المشاورة في قوله تعالى: ﴿**وَشَاوِرْهُم فِي الأَمْرِ**﴾[2].

أما بالنسبة للنوع الأول فلم يكن لأحد الحق في مناقشة النبي ﷺ، وعلى هذا كل أمور الدين، في العقائد والعبادات والمعاملات وسائر ميادين الحياة التي يحكمها التحليل والتحريم.

وأما النوع الثاني وهو الذي ندب فيه إلى المشاورة، فهو الذي كان يناقشه فيه الصحابة بذلاً للمشورة، ولذلك كانوا كثيراً ما يتأكدون قبل التكلم، هل هذا أمر تشريعي، أو أمر من الأمور التي قال فيها النبي ﷺ: (أنتم أعلم بشئون دنياكم)[3].

---

(١) المتشرقون ومصادر التشريع الإسلامي، د. محمد عجيل جاسم النشمي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٠هـ ١٩٨٤م: ص ١٢١-١٢٣ بتصرف.

وانظر: أفعال الرسول ﷺ ودلالتها على الأحكام الشرعية، للدكتور محمد الأشقر، ط. ١، مكتبة المنار ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م، الكويت: ١/٢١٥.

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) انظر صحيح مسلم مع شرح النووي، الفضائل، باب أنتم أعلم بأمر دنياكم: ١٥/٥٠٥ برقم ٢٣٦٣، من حديث عائشة وأنس مقروناً، وانظر سنن ابن ماجه، الأحكام، إن كان شيئاً من أمر دنياكم فشأنكم به، برقم ٣٤٩٦، وانظر مسند أحمد برقم ١٣١٣٥، ٢٢٠٤٠.

وإذاً فيسقط بهذا قول "شاخت" أن أفعاله عليه السلام كانت تعتبر بشرية بحتة، حتى ما مس منها أمور الدين، ونسأل "شاخت" أخيراً: هل من المسلمين من استحلّ مخالفة أفعال النبي ﷺ في الوضوء أو في الغسل، أو في الصلاة أو في الحج، ولن يجيب على هذا إلا بالنفي. وأما عبارته والتي يقول فيها إن الكتاب كان يلومه أحياناً على بعض أفعاله -لتأكيد ما حكم به من عدم مصدرية أفعاله عليه السلام وأنها بشرية بحتة- نقول: يُلاحظ على عبارة "شاخت" -للأسف- سوء الأدب وشدة الحقد والتشفي من النبي ﷺ، لأن القرآن لم يلم النبي ﷺ، وهل سمعنا لائماً قط يقول: ﴿**عَفَا اللَّهُ عَنكَ**﴾[1]، وإنما ما ورد في القرآن الكريم هو عتاب في أمور لها صفتان:

الصفة الأولى: أنها ليست من أمور التشريع، وإنما هي من النوع الثاني الذي أشرنا إليه سابقاً.

الصفة الثانية: أن النبي ﷺ رأى في هذه الأمور خلاف الأولى في علم الله عز وجل، ميلاً إلى طبيعته السمحة، أو إلى ما يراه من مصلحة الدعوة الإسلامية.

النقطة الثانية: هل تخلو الآيات القرآنية من توثيق السنّة النبوية؟

يرى المستشرق "شاخت" أن القرآن الكريم ليس فيه دليل على عصمة السنّة من الخطأ، رغم أن المسلمين اعتبروها منزهة من الخطأ، حيث يقول: "وإذا كان الجانب الأكبر من الفقه ينهض على سنّة محمد، فقد اعتبر المسلمون أن السنة منزهة عن الخطأ، ومن الصعب أن تجد هذا الرأي في القرآن"[2].

فأقول: يُلاحظ التناقض بين هذه العبارة وعبارته السابقة، التي يقول فيها "ومن أول الأمر..."[3]، فـ"شاخت" يقر هنا بأن السنّة منزهة من الخطأ في نظر المسلمين، ومن المعلوم الذي يعترف به "شاخت" نفسه، أن أفعاله عليه الصلاة والسلام من السنّة، وإذاً فلابد أن

---

(١) التوبة: ٤٣.

(٢) الدائرة: ٣/٤٩٥.

(٣) المرجع السابق: ٣/٤٩٢.

تكون منزهة عن الخطأ في نظر المسلمين، مما يهدم عبارته السابقة.

وأما قوله: "من الصعب أن تجد هذا الرأي في القرآن الكريم"[1]، فنقول له: بل من السهل جداً أن نجد في القرآن تنزيه السنّة النبوية من الخطأ، وهل هناك تنزيهٌ أكثر من حفظ اللّه تعالى لها بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2]، كما بَيَّنَّا ذلك في التمهيد، من أن حفظ القرآن يشمل حفظ السنّة النبوية، وهل هناك تنزيهٌ أكثر من قوله تعالى عن رسوله محمد ﷺ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[3] وقوله عز وجل: ﴿لَقَد كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[4]، والأسوة هي القدوة التي لا تجوز مخالفتها.

ويقول تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤمِنٍ وَلا مُؤْمِنةٍ إِذَا قَضَى اللّهُ وَرَسُولُهُ أَمراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الخِيرَةُ مِن أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَقَد ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً﴾[5].

ويقول عز وجل: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤمِنونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَينَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِيَ أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[6].

ويقول سبحانه: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ﴾[7].

ويقول تبارك وتعالى: ﴿قُلْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللّهُ﴾[8].

والنصوص في هذا من القرآن كثيرة، فالآيات الكريمة جعلت رسول اللّه ﷺ القدوة التي لا تجوز مخالفتها، وشهدت أنه لا ينطق عن الهوى، وحرمت مخالفته وحكمت على مخالفه

---

(١) دائرة المعارف: ٣/٤٩٥.

(٢) الحجر: ٩.

(٣) النجم: ٣،٤.

(٤) الأحزاب: ٢١.

(٥) الأحزاب: ٣٦.

(٦) النساء: ٦٥.

(٧) النساء: ٨٠.

(٨) آل عمران: ٣١.

بالضلال المبين، ونفت الإيمان عمن لا يرض بحكمه، وجعلت طاعته هي طاعة اللّـه، واتباعـه سبباً وشرطاً لحب اللّه، فلو كان قوله وفعله يحتمل الخطأ والضـلال، فإنـه تـترتب علـى هـذا نتيجة فاسدة، وهي أن القرآن يجعل من الخطأ والضلال، كل هذه المكانة إلى درجـة شـرطية الإيمان، وطاعة اللّه ومحبته، وهذا أمـرٌ لا يقـول بـه عـاقل فضـلا عـن مسـلم؛ فكيـف يدّعـي المستشرق ذلك علـى المسـلمين؟! وإذاً فـالقرآن صريـحٌ في تنزيـه سـنة النبي ﷺ مـن الخطـأ، وواضح كل الوضوح، فهل خفي هذا على المستشرق "شاخت" أم أخفـاه؟! وأيـن المنهجيـة العلمية في البحث على كل؟!.

ثم إن اتهام المستشرق" جوزيف شاخت" للخلفاء الراشدين والصحابة، بأنهم لم يكونـوا يتورّعون عن مخالفة سنّة النبي ﷺ ، يتناقض مع قوله: "إن المسلمين يعتبرون أن السـنّة منزهـة عن الخطأ، إذ كيف يصح اعتبارها منزهة من الخطـأ، ثـم لا يتـورع الصحابـة والخلفـاء عـن مخالفتها، وَهُمْ مَنْ هُمْ في الفضل والتقى وشدة المتابعة لسنّة نبيهم ﷺ، وأين تلك الوقائع التي تثبت أنهم خالفوا فيها سنّة من سنن النبي ﷺ، بل من المعروف أنهم كـانوا إذا عرضـت لهـم قضية من القضايا، نظروا إلى حكمها في كتاب اللّه، فإن لم يجدوا بحثـوا هـل يوجـد في سـنّة رسول اللّه ﷺ حكمٌ لها، فإن لم يجدوا أعملوا رأيهم، واجتهدوا في البحث عن حكـم لتلـك القضية والواقعة، فكيف يتسنى قول أنهم ما كانوا يتورّعون عـن مخالفتـه ﷺ، بـل الصحيـح أنهم من وَرَعِهم ما كانوا يعدلون عن سنته، ولم يثبت التاريخ أنهـم خـالفوا سـنة مـن سـنته البتة. وقد سبق أن ذكرنا نماذج من آثارهم وأقوالهـم في شـدة المحافظـة علـى سـنّة نبيهـم ﷺ واتباعها واحترامها وعدم العدول عنها عند ثبوتها.